تقدير موقف

نوفمبر 2026م

GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU

منتدى الدراسات المستقبلية

من خسارة باب المندب إلى تهديد عدن

تراجع القوات المدعومة سعوديًا

وإعادة تشكيل موازين القوة في اليمن

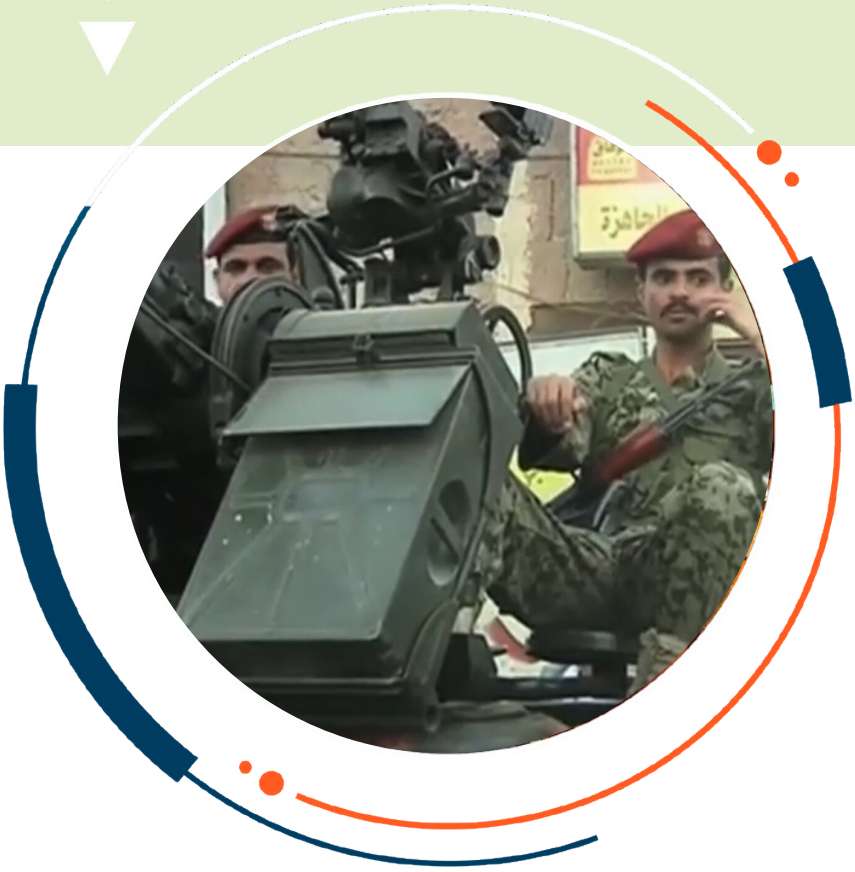



نوفمبر 2026م

تقدير موقف

نوفمبر 2026م

GELECEK ÇALIŞMALARI FORUMU
منتدى الدراسات المستقبلية

من خسارة باب المندب إلى تهديد عدن
تراجع القوات المدعومة سعوديًا
وإعادة تشكيل موازين القوة في اليمن

نوفمبر 2026م

حقوق النشر محفوظة للمنتدى، ولا يجوز الاقتباس من المادة المنشورة دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة النشر بدون موافقة المنتدى.

المحتويات

مقدمة 04

أولًا: التحول الميداني في جنوب وغرب اليمن "من الهجوم المضاد إلى التراجع نحو عدن" 05

١ – تراجع ميداني يكشف تعثر الهجوم المضاد / ٢ – تعز ولحج: الضغط على محور عدن / ٣ – دلالات التهديد المباشر لمدينة عدن

ثانيًا: الاختلالات العسكرية والقيادية داخل المعسكر المناوئ للحوثيين "أزمة القيادة والسيطرة" 08

١ – تعدد التشكيلات وغياب القيادة الموحدة / ٢ – أزمة القيادة والسيطرة وتأثيرها على الأداء العملياتي / ٣ – التباين السعودي الإماراتي وتداعياته

ثالثًا: التداعيات الاستراتيجية والإقليمية "باب المندب بين النفوذ الحوثي والمصالح السعودية والدولية" 10

١ – باب المندب: مكسب جغرافي لا يعني بالضرورة إغلاق المضيق / ٢ – التصعيد المباشر مع السعودية / ٣ – ميناء الحديدة والموانئ السعودية / ٤ – التداعيات على أمن البحر الأحمر والمصالح المصرية والدولية

رابعًا: التقديرات المستقبلية والسيناريوهات المحتملة لمسار الصراع 14

١ – السيناريو الأول / ٢ – السيناريو الثاني / ٣ – السيناريو الثالث

التقدير العام للسيناريوهات المحتملة 16

خاتمة 17



مقدمة

تشهد الساحة اليمنية تصعيدًا عسكريًّا متسارعًا يُعيد تشكيل موازين القوة على امتداد الساحل الغربي وجنوب البلاد، في تطور يتجاوز حدود المواجهة الداخلية بين الحوثيين والقوات الحكومية المدعومة سعوديًّا، ليضع أمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب والمصالح الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية أمام تحديات مباشرة ومتزايدة.

ويُعد انسحاب القوات الحكومية والقوات الجنوبية المتحالفة معها من مواقعها في محيط باب المندب ومطار ذباب، في 15 نوفمبر الجاري، تحولًا ميدانيًّا مهمًّا، خصوصًا أنه جاء بعد نحو ستة أسابيع من الهجوم المضاد الذي استهدف استعادة المواقع الساحلية، وانتهى دون تحقيق السيطرة المستقرة على المنطقة أو استعادة مدينة المخا، الأمر الذي أتاح للحوثيين تثبيت مكاسبهم والتقدم شرقًا باتجاه محافظة لحج والاقتراب من عدن.

وتزامن ذلك مع اتساع نطاق المواجهة المباشرة بين السعودية والحوثيين، حيث لم تعد الهجمات مقتصرة على المواقع العسكرية الحدودية، بل امتدت إلى المطارات والمنشآت الحيوية ومراكز النشاط الاقتصادي، وصولًا إلى استهداف مبنى في الحي المالي بالرياض يوم 19 نوفمبر، أعقبه تصعيد سعودي جوي

وتحذير بإخلاء ميناء الحديدة، ثم تنفيذ ضربات عليه في اليوم التالي، مقابل تهديد حوثي باستهداف الموانئ السعودية على البحر الأحمر، وتحذير شركات الطيران من عبور المجال الجوي السعودي.

وتكشف هذه التطورات عن معضلة استراتيجية تواجه الرياض، تتمثل في صعوبة تحويل التفوق العسكري والتكنولوجي والقدرة الجوية إلى نتائج ميدانية وسياسية حاسمة أمام خصم يمتلك قدرة عالية على القتال غير المتماثل، ويستفيد من طبيعة الأرض اليمنية، ومن امتدادات محلية واجتماعية وعسكرية راسخة، فضلًا عن قدرته على نقل المعركة إلى العمق السعودي وتهديد المصالح الاقتصادية والممرات البحرية.

يتناول هذا التقدير التحول الميداني في جنوب وغرب اليمن، والاختلالات داخل المعسكر المناوئ للحوثيين، والتداعيات الاستراتيجية والإقليمية للتطورات الجارية، وصولًا إلى وضع السيناريوهات المحتملة، مع التركيز على أن استمرار الصراع بالوسائل العسكرية وحدها لا يبدو كافيًا لإنهائه، وأن البحث عن تسوية سياسية أصبح ضرورة استراتيجية تتجاوز الحسابات العسكرية الآنية.

أولًا

التحول الميداني في جنوب وغرب اليمن

"من الهجوم المضاد إلى التراجع نحو عدن"

1. تراجع ميداني يكشف تعثر الهجوم المضاد:

مثَّل انسحاب القوات الجنوبية المتحالفة مع الحكومة اليمنية من محيط مطار ذباب ومنطقة باب المندب في 15 نوفمبر نقطة تحول في مسار العمليات العسكرية، بعد أن فشلت الحملة التي انطلقت قبل نحو ستة أسابيع في استعادة السيطرة الكاملة على الشريط الساحلي والمواقع الحيوية المحيطة بمضيق باب المندب.

وكانت القوات الحكومية قد تمكنت خلال الهجوم المضاد من استعادة مواقع مهمة، من بينها منطقة ذباب، لكنها لم تنجح في طرد الحوثيين بصورة كاملة من المنطقة أو استعادة مدينة المخا، بينما أدت الضغوط المتزايدة في جبهات تعز ولحج إلى إضعاف قدرتها على الاحتفاظ بالمواقع التي استعادتها.

وأعلنت القوات المسلحة الجنوبية أن تحركها يمثل إعادة انتشار بهدف تعزيز الدفاع عن عدن والمحافظات المجاورة، غير أن النتيجة العملياتية الفعلية تمثلت في إخلاء مواقع ساحلية مهمة، انتقلت السيطرة عليها إلى الحوثيين، وفتح المجال أمام تقدمهم شرقًا على محور المخا–عدن.

وبحسب التقييم البحري الصادر عن مركز المعلومات البحرية المشترك في 19 نوفمبر، انسحبت القوات الحكومية والقوات الجنوبية من مطار ذباب ومواقع ساحلية أخرى، وبدأت إنشاء مواقع دفاعية جديدة قرب جبل خراز في محافظة لحج، بينما استولى الحوثيون على المواقع التي أخليت، وواصلوا التقدم باتجاه عدن.

ومن الناحية العسكرية، فإن وصف هذا التحرك بأنه إعادة تموضع لا يلغي حقيقة أنه تراجع فرضته الضغوط الميدانية، ولا يكفي الإعلان عن إعادة الانتشار لإثبات أن القوات المنسحبة نجحت في إنشاء خط دفاعي بديل قادر على وقف تقدم الخصم.

فإعادة الانتشار الناجح يفترض وجود خطة عملياتية واضحة، ومواقع دفاعية بديلة، وقدرة على تأمين خطوط الإمداد والاتصال، واحتفاظ القوات المنسحبة بتماسكها وقدرتها على المناورة والهجوم المضاد، وهي عناصر لا تتوافر حتى الآن معلومات كافية تؤكد تحققها.

2. تعز ولحج: الضغط على محور عدن:

لا يمكن فهم التراجع من باب المندب بمعزل عن التطورات في جبهات تعز ولحج، إذ لم يكن الضغط الحوثي على الساحل الغربي هو العامل الوحيد، بل تزامن مع تقدم في المرتفعات الواقعة شمال عدن وجنوب تعز، ومع استمرار حصار مدينة تعز وقطع خطوط اتصالها بالعاصمة المؤقتة.

وقد أدى هذا التطور إلى وضع القوات الحكومية أمام معضلة توزيع الموارد والقدرات العسكرية على أكثر من جبهة، بين محاولة الاحتفاظ بالمواقع الساحلية، والدفاع عن تعز، وتأمين الطرق المؤدية إلى عدن، وهي مهمة تزداد صعوبة في ظل تعدد التشكيلات المسلحة واختلاف ولاءاتها ومراكز قيادتها.

وتشير المعلومات في 20 نوفمبر 2026م إلى اقتراب الحوثيين لمسافة نحو 80 كيلومترًا من عدن من الجهة الشمالية، ونحو 110

كيلومترات من الجهة الغربية، عبر طرق صحراوية تفتقر إلى العوائق الطبيعية الكبيرة، فيما بدأت المدينة تشهد تعزيزات عسكرية وإقامة حواجز ومواضع دفاعية وخنادق استعدادًا لاحتمال اتساع المواجهة باتجاهها.

وتكتسب المرتفعات المحيطة بعدن أهمية عملياتية خاصة، إذ تمنح السيطرة عليها قدرة على مراقبة محاور الاقتراب وتهديد خطوط الحركة والإمداد، كما أن فقدان المواقع الدفاعية المرتفعة يفرض على القوات المدافعة عن المدينة الانتقال إلى وضع دفاعي أكثر صعوبة، خاصة إذا تزامن ذلك مع هجمات بالصواريخ والطائرات المُسيَّرة.

ويبرز في هذا السياق جبل خراز بوصفه أحد المواقع الدفاعية المهمة على الجناح الغربي لعدن، حيث أشار التقييم البحري إلى أن الحوثيين يسعون إلى السيطرة على المرتفعات المحيطة به، باعتبارها آخر المواقع الدفاعية الرئيسية التي تغطي هذا الجناح.

3. دلالات التهديد المباشر لمدينة عدن:

لا يعني اقتراب الحوثيين من عدن أن سقوط المدينة أصبح حتميًا أو وشيكًا، لكنه يضعها أمام تهديد عسكري متصاعد، خصوصًا أن الدفاع عنها لا يعتمد فقط على عدد القوات والأسلحة المتاحة، بل على مدى تماسك التشكيلات المدافعة، وقدرتها على العمل تحت قيادة موحدة، وتأمين محاور الاقتراب والإمداد.

وتكمن خطورة هذا التطور في أن عدن ليست مجرد مدينة ساحلية، بل تمثل مركز الثقل السياسي والعسكري للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، وتضم مؤسساتها الرئيسية ومرافقها الحيوية، كما تمثل نقطة ارتكاز للنفوذ السعودي في جنوب اليمن.

وبالتالي، فإن انتقال المعركة إلى محيط عدن سوف يعني تهديدًا مباشرًا لما تبقى من بنية السلطة الحكومية، وقد يفرض على السعودية إعادة النظر في طبيعة تدخلها العسكري، وحجم الدعم الذي تقدمه للقوات المحلية، ومدى قدرتها على منع انهيار التوازن القائم في جنوب البلاد.

إن التطور الأهم ليس مجرد خسارة مواقع قرب باب المندب، وإنما انتقال المبادرة العملياتية إلى الحوثيين، وإجبار خصومهم على التحول

من الهجوم لاستعادة الأراضي إلى الدفاع عن مراكز وجودهم السياسي والعسكري، وهو تحول يضع عدن في قلب المعادلة الميدانية المقبلة.

ثانيًا

الاختلالات العسكرية والقيادية داخل المعسكر المناوئ للحوثيين

"أزمة القيادة والسيطرة"

1. تعدد التشكيلات وغياب القيادة الموحدة:

تتمثل إحدى أبرز نقاط الضعف في المعسكر المناوئ للحوثيين في افتقاره إلى بنية عسكرية موحدة، قادرة على إدارة العمليات على مختلف الجبهات ضمن استراتيجية متكاملة، فالقوات الحكومية والقوات الجنوبية والمجلس الانتقالي الجنوبي وتشكيلات أخرى لا تعمل بالضرورة وفق رؤية سياسية أو عسكرية واحدة.

وتتداخل في هذه التشكيلات الحسابات المحلية والسياسية، إلى جانب اختلاف مصادر الدعم الخارجي، الأمر الذي انعكس على مستوى التنسيق العملياتي وتوزيع المهام وتحديد الأولويات.

وقد كشفت المواجهات السابقة بين تشكيلات مدعومة سعوديًا وأخرى مرتبطة بالمجلس الانتقالي الجنوبي والمدعوم إماراتيًا عن عمق الانقسام داخل المعسكر المناوئ للحوثيين، وهو انقسام لم ينتهِ مع تجدد المعارك، بل استمر في التأثير على استعداد بعض القوى الجنوبية للمشاركة في عمليات عسكرية خارج مناطق نفوذها.

وتشير تقارير إلى أن المجلس الانتقالي الجنوبي لم يشارك في المعارك الأخيرة ضد الحوثيين، رغم إعلانه الاستعداد للدفاع عن عدن والجنوب، كما انتقد غياب القيادة والسيطرة الواضحتين داخل القوات المناوئة للحوثيين، وربط موقفه العسكري بضرورة معالجة مطالبه السياسية، وفي مقدمتها قضية الانفصال الجنوبي.

2. أزمة القيادة والسيطرة وتأثيرها على الأداء العملياتي:

من منظور عسكري، لا تتعلق أزمة القيادة والسيطرة بمجرد تعدد القيادات أو اختلاف الولاءات فقط، وإنما بغياب القدرة على تحويل القوات المتاحة إلى قوة قتالية متكاملة، تعمل وفق تقدير موقف موحد، وتخضع لتسلسل قيادي

واضح، وتلتزم بخطة عمليات مشتركة. وتظهر آثار هذه الأزمة في عدة مستويات:

- **توزيع القوات:** صعوبة حشد التشكيلات المختلفة في اتجاه عملياتي واحد، وتحديد الأولوية بين جبهات تعز ولحج والساحل الغربي وعدن.
- **التنسيق النيراني:** احتمالات ضعف التنسيق بين القوات البرية والدعم الجوي والاستطلاع، بما يقلل من فاعلية الضربات والعمليات المشتركة.
- **الإمداد والاحتياط:** صعوبة إدارة خطوط الإمداد والاحتياط والتعويضات البشرية والمادية بين تشكيلات تختلف في تبعيتها ومراكز قرارها.
- **القرار السياسي والعسكري:** خضوع بعض التشكيلات لحسابات سياسية محلية أو إقليمية قد تتعارض مع متطلبات المعركة على المستوى الوطني.

وهكذا، فإن امتلاك المعسكر المناوئ للحوثيين أسلحة أكثر تطورًا أو موارد مالية أكبر لا يَعني بالضرورة امتلاكه قدرة قتالية أعلى، ما لم تتوافر قيادة موحدة وعقيدة عملياتية مشتركة وإرادة سياسية متماسكة.

3. التباين السعودي الإماراتي وتداعياته:

يمثل التباين بين الرياض وأبو ظبي أحد العوامل المؤثرة في بنية المعسكر المناوئ للحوثيين، إذ لم تعد العلاقة بين الطرفين قائمة على تطابق كامل في الأهداف والأولويات داخل اليمن، خصوصًا فيما يتعلق بمستقبل الجنوب وطبيعة السلطة المحلية وترتيبات النفوذ والسيطرة.

وقد أسهمت الخلافات السابقة بين القوات المدعومة من السعودية والمجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات في إضعاف التماسك العسكري والسياسي، ووصلت إلى مواجهات مسلحة، أعقبها انسحاب إماراتي من التحالف العسكري، وانقسام داخل بعض التشكيلات الجنوبية.

وتكمن خطورة هذا التباين في أنه لا يقتصر على خلاف سياسي بين دولتين، بل ينعكس على الأرض في شكل تعدد مراكز القرار العسكري، وتضارب الأولويات، وتراجع الثقة بين التشكيلات المحلية، وهو ما يمنح الحوثيين فرصة لاستثمار الانقسامات وتوسيع مكاسبهم دون الحاجة إلى تحقيق تفوق

عسكري مطلق في كل جبهة.

إن أزمة المعسكر المناوئ للحوثيين هي أزمة بنيوية وليست مجرد خلل تكتيكي عابر، ولا يمكن معالجة نتائجها بإرسال مزيد من الأسلحة أو زيادة الغارات الجوية، ما لم يسبق ذلك توافق سياسي وعسكري يحدد طبيعة القيادة الموحدة، وأولويات العمليات، ومستقبل العلاقة بين القوى الحكومية والجنوبية.

ثالثًا

التداعيات الاستراتيجية والإقليمية

"باب المندب بين النفوذ الحوثي والمصالح السعودية والدولية"

1. باب المندب: مكسب جغرافي لا يعني بالضرورة إغلاق المضيق:

يمثل التقدم الحوثي على الساحل الغربي لليمن تحولًا استراتيجيًا بالغ الأهمية، نظرًا لما تمنحه السيطرة على المواقع الساحلية والمرتفعات المحيطة بباب المندب من قدرة على مراقبة الممر البحري وتهديد السفن والمنشآت المرتبطة بالمصالح السعودية أو الأطراف التي يعتبرها الحوثيون خصومًا.

لكن من الضروري التمييز بين السيطرة على مواقع ساحلية مطلة على المضيق وبين إغلاقه فعليًا أو تعطيل الملاحة الدولية فيه.

فوفقًا لتقرير مركز المعلومات البحرية المشترك الصادر في 19 نوفمبر 2026م، لم تُسجَّل هجمات مؤكدة على السفن التجارية في البحر الأحمر منذ 24 أغسطس، وظل باب المندب مفتوحًا أمام الملاحة، مع تسجيل نحو 19 عبورًا تجاريًا يوميًا خلال الفترة من 15 إلى 18 نوفمبر، مقارنة بنحو 22 عبورًا يوميًا خلال الأيام السابقة مباشرة.

ومع ذلك صنف التقرير مستوى التهديد البحري في جنوب البحر الأحمر وباب المندب بأنه مرتفع، وأشار إلى أن سيطرة الحوثيين على المواقع الساحلية التي أخليت تمنحهم قدرة أكبر على نشر الرادارات والأسلحة قصيرة المدى، إلى جانب استمرار امتلاكهم الصواريخ والطائرات المُسيَّرة بعيدة المدى القادرة على تهديد الممر البحري من مواقع داخلية في عمق الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحوثيين.

وبالتالي، فإن المكسب الحوثي لا يتمثل بالضرورة في إغلاق المضيق، بل في امتلاك قدرة متزايدة على

التأثير في أمن الملاحة وتكاليف التأمين والنقل البحري، وفرض معادلة ردع وتهديد على القوى الإقليمية والدولية.

2. التصعيد المباشر مع السعودية: انتقال المعركة إلى العمق الاستراتيجي للمملكة:

تشهدت المواجهة السعودية الحوثية خلال الأيام الأخيرة تحولًا نوعيًا، إذ اتسع نطاق الهجمات الحوثية باتجاه العمق السعودي، بما يشمل منشآت اقتصادية ومواقع عسكرية ومطارات ومرافق حيوية.

وفي 19 نوفمبر 2026م، تعرَّض مبنى هام في الحي المالي بالرياض، يضم مقر صندوق الاستثمارات العامة السعودي، لأضرار نتيجة هجوم حوثي، وهو تطور يحمل دلالة تتجاوز القيمة المادية للهدف، بالنظر إلى رمزيته الاقتصادية وارتباطه بمشروع التحول الاقتصادي السعودي.

وفي 20 نوفمبر 2026م، أعلنت السعودية اعتراض خمس طائرات مُسيَّرة وصاروخ باليستي، مع إصدار الدفاع المدني تحذيرات في عدد من المناطق، بينها جازان وأبها وخميس مشيط، فيما أفادت تقارير أخرى باعتراض صواريخ إضافية باتجاه منطقة جازان وسقوط حطام في محيط الشقيق.

وتكشف هذه التطورات عن اتساع نطاق الأهداف المحتملة أمام الحوثيين، من المنشآت العسكرية إلى البنية التحتية الاقتصادية ومنشآت الطاقة والمطارات والموانئ، بما يرفع تكلفة استمرار الحرب على السعودية، ويجعل حماية العمق الاستراتيجي السعودي تحديًا مستمرًا لا يمكن التعامل معه من خلال التفوق الجوي وحده.

ولا يعني ذلك أن منظومات الدفاع الجوي السعودية عاجزة عن التصدي للهجمات، فقد أعلنت اعتراض عدد من الصواريخ والطائرات المُسيَّرة، لكن الاعتراضات المتكررة لا تعني وجود مظلة دفاعية محكمة تمنع جميع التهديدات أو تحول دون وقوع أضرار وتعطيل جزئي للمرافق الحيوية.

فالدفاع الجوي مهما بلغت كفاءته، يواجه تحديًا معقدًا عندما يتعامل مع هجمات متنوعة ومتزامنة، تشمل صواريخ باليستية وطائرات مُسيَّرة منخفضة التكلفة، بما يفرض أعباء على أنظمة الرصد والاعتراض، ويؤدي إلى معدل فقد كبير في الصواريخ الدفاعية ورفع تكلفة الحماية.

وهنا تظهر المفارقة الاستراتيجية: دولة تمتلك واحدة من أكبر الميزانيات العسكرية في العالم، وتحظى بإمدادات وتسليح متقدم وتحالفات واسعة، تجد نفسها أمام خصم أقل إمكانات مادية وعسكرية، لكنه قادر على إلحاق أضرار متكررة وفرض حالة استنفار أمني وعسكري واقتصادي داخل أراضيها.

3. ميناء الحديدة والموانئ السعودية "تصعيد جديد يهدد البنية الاقتصادية والبحرية"

يمثل تطور 20 نوفمبر 2026م نقطة انتقال مهمة في طبيعة التصعيد، بعدما دعا التحالف بقيادة السعودية المدنيين إلى إخلاء ميناء الحديدة، ثم أعلن تنفيذ ضربات استهدفت ما وصفه بقدرات تشغيلية ومنشآت تستخدم في عمليات التهريب ونقل الأسلحة والصواريخ الباليستية.

وفي المقابل، أعلن المتحدث العسكري الحوثي أن موانئ جدة وسائر الموانئ السعودية على البحر الأحمر سوف تكون أهدافًا للقوات الحوثية إذا تعرض ميناء الحديدة للهجوم، كما دعا العاملين وشركات الشحن إلى إخلاء الموانئ، وحذر شركات الطيران من استخدام المجال الجوي السعودي خلال الساعات القادمة.

وبذلك لم يعد التهديد متصلًا بالمواجهة البرية داخل اليمن وحدها، بل امتد إلى المرافق البحرية والاقتصادية للطرفين، بما يرفع احتمالات توسيع نطاق الاستهداف ليشمل موانئ ومنشآت طاقة ومرافق خدمية ذات أهمية استراتيجية.

وتكمن خطورة هذا المسار في أن الموانئ السعودية على البحر الأحمر تمثل مراكز رئيسية للتجارة والإمداد، كما ترتبط بمنظومة نقل الطاقة والسلع والأنشطة الاقتصادية، وبالتالي فإن تهديدها يفرض أعباء إضافية على منظومة الأمن البحري، ويزيد من احتمالات اضطراب حركة التجارة وارتفاع تكاليف التأمين والشحن.

كما أن استهداف ميناء الحديدة، الذي يمثل منفذًا رئيسيًّا لدخول الغذاء والوقود والمساعدات إلى المناطق الخاضعة للحوثيين، يحمل تداعيات إنسانية واسعة، وقد يؤدي إلى تعميق الأزمة الإنسانية إذا امتدت الضربات إلى مرافق الميناء أو تعطلت عمليات الاستيراد والامداد.

ولم تتوقف تداعيات التصعيد عند حدود التهديد المتبادل، إذ انتقل

الحوثيون صباح 21 نوفمبر 2026م إلى تنفيذ موجة جديدة من الهجمات الصاروخية باتجاه العمق السعودي، حيث أعلنت قوات التحالف اعتراض وتدمير ثلاثة صواريخ باليستية أُطلِقت باتجاه الرياض، وذلك بعد اعتراض صاروخين آخرين باتجاه منطقة جازان، بالتزامن مع إعلان الحوثيين استهداف محطة كهرباء الشقيق وميناء جازان، دون توافر تأكيد مستقل على وقوع إصابات مباشرة في المنشأتين.

ويعكس هذا التطور انتقال المواجهة إلى مرحلة أكثر خطورة، لم تعد فيها الموانئ والمنشآت الاقتصادية مجرد أهداف محتملة في خطاب التهديد، بل أصبحت جزءًا من معادلة الاستهداف العسكري المتبادل، بما يوسع نطاق المخاطر الأمنية والاقتصادية على امتداد الساحل السعودي للبحر الأحمر، ويضع أمن المنشآت الحيوية والملاحة البحرية أمام تحديات متزايدة.

4. التداعيات على أمن البحر الأحمر والمصالح المصرية والدولية:

لا تنحصر تداعيات هذا التصعيد في السعودية واليمن، بل تمتد إلى مصر ودول البحر الأحمر والقوى الدولية المعنية بحرية الملاحة.

فاستمرار سيطرة الحوثيين على المواقع الساحلية، وتزايد قدرتهم على تهديد السفن والموانئ والمنشآت، يضع أمن الممر الملاحي بين البحر الأحمر وخليج عدن أمام معادلة أكثر تعقيدًا، حتى في غياب إغلاق فعلي للمضيق أو هجمات مؤكدة على السفن التجارية خلال الفترة الأخيرة.

وبالنسبة لمصر فإن أي اضطراب واسع ومستمر في باب المندب والبحر الأحمر ينعكس على أمن قناة السويس، وحركة التجارة الدولية، وإيرادات النقل البحري، فضلًا عن التأثير المحتمل على مكانة مصر الاستراتيجية باعتبارها دولة محورية في أمن البحر الأحمر.

كما أن اتساع المواجهة قد يدفع القوى الدولية إلى تعزيز وجودها العسكري والبحري في المنطقة، وهو ما قد يرفع منسوب عسكرة البحر الأحمر ويزيد من احتمالات الاحتكاك بين القوى الإقليمية والدولية.

إن الخطر الاستراتيجي لا يتمثل فقط في امتلاك الحوثيين مواقع ساحلية مطلة على باب المندب، بل في امتلاكهم قدرة متزايدة على توظيف الجغرافيا اليمنية والصواريخ

والطائرات المُسيَّرة والتهديد البحري لفرض معادلة ضغط على السعودية والمصالح الدولية، دون الحاجة إلى السيطرة الكاملة على المضيق أو تعطيل الملاحة فيه بصورة مستمرة.

رابعًا

التقديرات المستقبلية والسيناريوهات المحتملة لمسار الصراع

تشير التطورات الميدانية والعسكرية إلى أن الصراع دخل مرحلة أكثر خطورة، تتداخل فيها المواجهة البرية داخل اليمن وصولًا لتقدم الحوثيين نحو عدن، مع تبادل الضربات الجوية والصاروخية بين الحوثيين والسعودية، بالتوازي مع تهديد الموانئ والمرافق الاقتصادية والممرات البحرية.

ومن المرجح أن يتحدد المسار المقبل وفق ثلاثة عوامل رئيسية: قدرة الحوثيين على مواصلة التقدم باتجاه عدن، ومدى قدرة السعودية على احتواء الهجمات على عمقها الاستراتيجي، وإمكانية إعادة بناء قيادة عسكرية وسياسية موحدة للمعسكر المناوئ للحوثيين.

السيناريو الأول:

السيناريو الأول هو **استمرار التصعيد العسكري وتوسيع نطاق الاستهداف في العمق الاستراتيجي**، واحتماليته مرتفعة على المدى القريب.

يقوم هذا السيناريو على استمرار الضربات الجوية السعودية داخل اليمن، مقابل مواصلة الحوثيين استخدام الصواريخ والطائرات المُسيَّرة لاستهداف العمق السعودي، مع احتمالات اتساع الهجمات لتشمل الموانئ والمنشآت النفطية ومرافق الطاقة والمطارات.

وتزداد فرص هذا السيناريو في ظل استمرار تبادل التهديدات، وغياب مؤشرات واضحة على وجود مسار تفاوضي فعَّال، فضلًا عن ارتباط الصراع اليمني بالتوترات الإقليمية الأوسع.

ومن شأن استمرار هذا المسار أن يرفع تكلفة الحرب على السعودية، ويزيد من المخاطر الأمنية والاقتصادية، دون أن يضمن تحقيق نتائج عسكرية حاسمة على الأرض.

السيناريو الثاني:

السيناريو الثاني هو **تقدم حوثي إضافي باتجاه عدن وتراجع**

المعسكر الحكومي اليمني، واحتماليته متوسطة إلى مرتفعة.

يفترض هذا السيناريو استمرار الضغط العسكري الحوثي على جبهات تعز ولحج، واستثمار الانقسامات داخل القوات المناوئة لهم، بما يسمح بتوسيع السيطرة على المواقع المرتفعة والنقاط الحاكمة عسكريًّا والطرق المؤدية إلى عدن.

وقد يؤدي ذلك إلى فرض حصار أو تهديد مباشر للمدينة، وربما دفع القوات الحكومية إلى إعادة الانتشار في مناطق محدودة، بما يضعف قدرتها على الاحتفاظ بمراكز الثقل السياسي والعسكري.

لكن هذا السيناريو لا يعني بالضرورة سقوط عدن سريعًا، إذ إن طبيعة المدينة وتكويناتها المحلية والسياسية والعسكرية قد تفرض على الحوثيين تكلفة مرتفعة إذا حاولوا اقتحامها أو السيطرة على كامل مساحتها بالقوة العسكرية.

وتبقى قدرة القوات الجنوبية على توحيد موقفها، ومدى استعداد المجلس الانتقالي للمشاركة في الدفاع عن المدينة، من العوامل الحاسمة في تحديد اتجاه هذا السيناريو.

السيناريو الثالث:

السيناريو الثالث هو **احتواء التصعيد والعودة إلى المسار السياسي**، واحتماليته متوسطة إلى ضعيفة، ويتوقف على توفر إرادة التهدئة لدى الأطراف.

يقوم هذا السيناريو على إدراك الأطراف المعنية أن استمرار المواجهة العسكرية لن تحقق مكاسب استراتيجية مستقبلية، وأن تكلفة الحرب باتت تتجاوز قدرة أي طرف على تحملها دون مخاطر متزايدة على أمنه واستقراره ومصالحه الاقتصادية.

وقد يدفع اتساع الهجمات الحوثية داخل السعودية، وتزايد المخاطر على الموانئ والمنشآت الحيوية، الرياض إلى إعادة تقييم خياراتها، والانتقال من استراتيجية الضغط العسكري إلى مسار تفاوضي يضمن وقف الهجمات وحماية الحدود والمنشآت الاقتصادية وتأمين الملاحة البحرية.

ويتطلب هذا المسار تفاهمات تتجاوز وقف إطلاق النار المؤقت، لتشمل ترتيبات أمنية على الحدود، وضمانات بشأن الملاحة والموانئ، وآليَّات سياسية لمعالجة الخلافات اليمنية الداخلية، بما فيها القضية الجنوبية وتوزيع السلطة والثروة.

كما قد تلعب الأطراف الإقليمية والدولية دورًا في دعم هذا المسار، خاصة أن استمرار التصعيد يهدد المصالح الاقتصادية والتجارية في البحر الأحمر، ولا يخدم استقرار منطقة الشرق الأوسط.

التقدير العام للسيناريوهات المحتملة

على الرغم من أن السيناريوهين الأول والثاني يبدوان أكثر ارتباطًا بالاتجاه الميداني الراهن، فإن السيناريو الثالث يظل الأكثر جدوى من الناحية الاستراتيجية؛ لأن استمرار الحرب لا يضمن للسعودية تحقيق أهدافها، كما أن المكاسب العسكرية الحوثية لا تعني بالضرورة قدرة الحوثيين على إدارة دولة مستقرة أو تحمُّل تبعات حرب إقليمية مفتوحة.

وتشير التجارب العسكرية إلى أن التفوق في السلاح والإنفاق لا يكفي وحده لحسم الصراعات، خاصة عندما يواجه جيش نظامي خصمًا يمتلك قدرة على إطالة أمد الحرب، واستثمار الأرض، وتوظيف أدوات القتال غير المتماثل، واستهداف نقاط الضعف في العمق الاستراتيجي للطرف الأقوى من ناحية التسليح والانفاق العسكري.



خاتمة

تكتشف التطورات الأخيرة في اليمن عن تحول خطير في ميزان القوة، بعد تراجع القوات المدعومة سعوديًا من مواقعها في محيط باب المندب، وتقدم الحوثيين باتجاه عدن، بالتزامن مع اتساع المواجهة المباشرة داخل العمق السعودي، وانتقال التصعيد إلى استهداف الموانئ والمنشآت الحيوية والتهديد المتبادل للبنية الاقتصادية والبحرية.

ومن الضروري النظر إلى الصراع السعودي الحوثي بعيدًا عن الاختلافات المذهبية أو الاصطفافات السياسية، باعتباره مواجهة عسكرية واستراتيجية بين طرف يمتلك تفوقًا هائلًا في التسليح والموارد والتحالفات، وخصم يمتلك عقيدة قتالية صلبة، وتماسكًا تنظيميًا وقدرة عالية على الاستخدام العملياتي لطبيعة الأرض اليمنية، ومعرفة عميقة بجبالها ووديانها ومسالكها، فضلًا عن امتلاكه أدوات الحرب غير المتماثلة، وقدرته على تهديد عشرات الأهداف الاستراتيجية المكتشوفة في العمق السعودي.

إن مواجهة خصم بهذه الخصائص لا يمكن حسمها بمجرد زيادة الهجمات الجوية أو تكثيف الحشد العسكري والتسليحي، خاصة في ظل استمرار الانقسامات داخل المعسكر المناوئ له، وصعوبة بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة حرب طويلة ومعقدة.

كما أن قدرة الحوثيين على إطلاق الصواريخ والطائرات المُسيَّرة باتجاه المدن والمطارات والمنشآت الحيوية السعودية، رغم ما تعلنه الرياض عن اعتراض عدد منها، تكشف أن تفوق الدفاع الجوي لا يعني توفير حماية كاملة للعمق الاستراتيجي، وأن تكلفة التصدي للتهديدات المتكررة قد تتحول بمرور الوقت إلى أحد صور حرب الاستنزاف.

والتاريخ العسكري القديم والحديث حافل بحروب امتلك فيها الطرف الأقوى ترسانة عسكرية أضخم وموارد مالية أكبر، لكنه عجز عن فرض إرادته على خصم أقل إمكانات، لكنه أكثر قدرة على الصمود وإطالة أمد المواجهة واستنزاف خصمه.

ولذلك فإن استمرار الحرب بالأسلوب التقليدي، مهما بلغ حجم الإنفاق العسكري أو تطورت وسائل القتال، لا يقدم ضمانة لتحقيق نصر حاسم، ولا سيما في ظل وجود حاضنة شعبية وقوة مسلحة تمتلك دوافع عقائدية وسياسية، وتتعامل مع الصراع باعتباره معركة مرتبطة بكرامة وطن وشعب، وفق روايتها وتصورها للصراع.

وهنا تبرز ضرورة الانتقال من إدارة المواجهة العسكرية إلى البحث عن تسوية سياسية واقعية، لا باعتبارها تراجعًا أو تنازلًا، وإنما بوصفها الخيار الأكثر عقلانية لتقليل الخسائر، وحماية الأمن السعودي، والحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، وتأمين الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.